

لا قطر ضحية ولا «المحمدان» جباران

ليوم، يدور نقاش داخل قطر حول سبل مواجهة حرب المحمدان. وبين الأصوات من يدعوا إلى عدم التهور، وإلى الانحناء للعاصفة، وإلى التقشف في السياسات الاستفزازية والنقدية، وإلى الصبر والعمل على كسب رضى الكبار في العالم، وإلى تلبس دور الضحية بين العرب والمسلمين. وأصحاب هذا الرأي لديهم نفوذ قوي، لكنهم ليسوا من يحسم الأمر، ما يعني أن المواجهة القائمة داخل حديقة الخليج قد تشهد احتداماً، لمجرد أن قرر مسؤول أو مقيم في قطر رفع الصوت احتجاجاً على ما تقوم به الرياض والإمارات. وبالتالي، فإن العودة إلى أصل فكرة المراجعة هي ما يتتيح لهذه الدولة الصغيرة الحفاظ على رأسها في زمن المتغيرات الكبرى.

من بعيد، بإمكان المراقب أن يتصور نهاية دولة قطر خلال أسبوع. ومن بعيد أيضاً، يمكن الاعتقاد بأن الخلاصة الفعلية لقمة الرياض الأخيرة، مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب، هي تنظيم انقلاب يطيح الحكم في قطر. ومن بعيد أيضاً وأيضاً، يمكن تخيل اجتماع عمل بين المحمدان، ابن زايد وابن سلمان، يتقاسمان خالله الوصاية على الجزيرة العربية بكمالها.

وللأمانة، فإن المحمدان، يملكان من الطموح والجموح ما يجعل الهمس عن تقاسم النفوذ في الجزيرة حديثاً عن مشروع قائم. يفترض ابن زايد أن حصته تكون في الإمساك بإماراته، ومعها سلطنة عمان بعد الانقلاب على قابوس، والإمساك بجنوب اليمن، مقابل تولي ابن سلمان إدارة السعودية ومعها شمال اليمن وقطر والبحرين والكويت.

في التسريبات، يتحدث المحمدان عن تغييرات قريبة، تقضي أولاً بعزل حكومة قطر خليجياً وعربياً، ومن ثم منمان قرار غربي برفع الغطاء عن «الإمارة المشاغبة»، ليترافق ذلك مع نقل القاعدة العسكرية الأمريكية الأكبر من قطر إلى أبو ظبي، وإقامة قاعدة مماثلة في السعودية، وبالتالي إخضاع جميع حكومات الجزيرة لوما ية لا تتطلب مجلساً موسعاً لدول الخليج، بل مجلس إدارة يترأسه مناوية كل من المحمدان، ويكون الأعضاء فيه على شاكلة عبد ربه منصور هادي.

في الجانب الآخر، ومن بعيد، تبدو قطر كأنها الحمَّال الوديع المهيمن الجناح، أو الضحية التي يتآمر الأقربون والأبعدون عليها، وأنها الرجل الصالح الذي يحاول رفض طغيان الأشرار في ممالك القدر السوداء. وفي حفلة العلاقات العامة، يراد لنا أن نتعامل مع قطر وكأن ما تقوم به في أكثر من مجال، وعلى أكثر من صعيد، لا يستوجب محاسبتها. والبعض يريد لنا أن تعفى قطر من المحاسبة، لأن من يتولها هم أمراء آل سعود وآل زايد.

ليس على وجه البساطة مَن يجهل أن حكام قطر، منذ انقلاب الأمير السابق على والده، يعانون من مشكلة جدية وكبيرة مع آل سعود، وأن مشكلتهم مع آل زايد تطورت منذ أن قررت الدوحة التصدي لعناوين «إصلاحية» ونقدية تصيب الإمارات وكل أدوارها. ثم تعاطم الأمر مع تبني قطر جماعة «الإخوان المسلمين». لكن ذلك لا يعني أن القوة التي استندت إليها قطر كانت مستمددة من الذات، أو حتى من العالم العربي نفسه.

كل القصة، أن تميز قطر بدأ فعلياً لحظة الاجتماع الأول للأمير السابق بعد تولييه الحكم، مع رئيس حكومة العدو في حينه، شمعون بيريز في أحد فنادق واشنطن. حصل ذلك قبل أكثر من ربع قرن، لتفتح بعدها الأبواب أمام حكام الإمارة الجدد، وأطلق لها العنوان في إدارة النقاش السجالى من خلال منبر «الجزيرة». وعُهد إليها بممارسة الشغب لأجل إلزام باقي إمارات الجزيرة بالتنازل. حتى عندما وقفت قطر إلى جانب نصالات اللبنانيين والفلسطينيين ضد الاحتلال الإسرائيلي، لم يكن الأمر خارج الموافقة المباشرة والواحة من الأميركيين، الذين قالوا مراراً للسعوديين والمصريين إنهم يريدون طرفاً عربياً يقدر على التواصل مع هؤلاء الإرها بيبي!

لنفترض أن المحمدان قررا — بتغطية من بعض الأجنحة الحاكمة في الولايات المتحدة — عزل قطر وإسقاط حكمها، لكن قطر نفسها تراهن اليوم أيضاً على أجنبية أخرى في دول الغرب نفسه. وهناك همس قطري عن مفاجآت مقبلة، في اتكال واضح على عزل الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بالإضافة إلى أن قطر نفسها تدرس إمكانية فتح خزائنهما

المملية بالأموال لشراء صمت الغرب عنها، أو لشراء تسوية يرعاها الغرب بينها وبين السعودية والإمارات. وهذا يعني أن المشكلة تتعلق بأصل الموقف من القضايا الخلافية، وليس بالآليات العمل وأدواته.

بهذا المعنى، لا تحتاج قطر إلى من يذكرها بأن المحمد^د بن يحتاج إلى مصح عقلي، وإلا فالخراب سيصيب شعبيهما عاجلاً وليس آجلاً. لكن قطر تحتاج إلى من يبرّد الرؤوس الحامية فيها، ودعوتها إلى مراجعة حقيقة، وليس إلى مناورة سياسية تستهدف استدرار عطف هذا أو ذاك. حتى استعدادها لعقد صفقات مع خصوم الرياض وأبو ظبي سيطر ناقصاً مؤقتاً وبلا نفع، لو تم من دون مراجعة جدية لدورها خلال العقود الماضيين.

ومن الواجب تذكير القطريين بمسائل لا تستهدف الانتقام من قيمتهم الإنسانية كبشر، بل بكونهم لا يملكون القدرات الفعلية لأجل تولي دور قيادي، ولا يملكون الإرث الديمقراطي الذي يمنحهم حق منح شهادات لهذا الحكم أو ذاك، وهم لا يملكون الهوا من الجغرافية التي يجعلهم يظهرون رغبة في لعب أدوار أعلى بكثير من قاماً لهم، وهم لا يملكون المخزون الثقافي والمعرفي والدستوري الذي يتتيح لهم تقرير مصير الحكم في مصر وسوريا والأردن وفلسطين. وفوق كل ذلك، هم لا يملكون الحرية الفعلية التي تمكنهم من ادعاء استراتيجية قابلة للحياة، ذلك لأن بلاداً مثل قطر يهزها تصريح سياسي واحد صادر عن دولة كبرى، إقليمية أو دولية.

اليوم، يدور نقاش داخل قطر حول سبل مواجهة حرب المحمد^دين. وبين الأصوات من يدعوا إلى عدم التهور، وإلى الانحناء للعاصفة، وإلى التكشف في السياسات الاستفزازية والنقدية، وإلى الصبر والعمل على كسب رضى الكبار في العالم، وإلى تلبيس دور المضحية بين العرب والمسلمين. وأصحاب هذا الرأي لديهم نفوذ قوي، لكنهم ليسوا من يحسم الأمر، ما يعني أن المواجهة القائمة داخل حدائق الخليج قد تشهد احتداماً، لمجرد أن قرر مسؤول أو مقيم في قطر رفع الصوت احتجاجاً على ما تقوم به الرياض والإمارات. وبالتالي، فإن العودة إلى أصل فكرة المراجعة هي ما يتيح لهذه الدولة الصغيرة الحفاظ على رأسها في زمن المتغيرات الكبرى.

